

الأراء

العراق؛ استعواء الحلول السياسية

■ **حميدي العبدالله**

حيال ما يشبه الإجماع حول وجود ثغر سياسية كبيرة في إدارة الشأن العراقي العام، أعلن رئيس الحكومة نوري المالكي أنه لا يمكن الوصول إلى حل آمني وانتصار على الإرهاب من دون أن يتزامن هذا الحل مع حل سياسي يسدّ الثغر المشكوك منها.

لكن ما هو الحل السياسي المنشود الذي يكثر الحديث عنه والذي يسهّل نجاح الحل العسكري والأمني في مواجهة «داعش» وشركائه؟ ثمة صيغتان افتراضيتان للحل:

الصيغة الأولى، العودة إلى ما كان معمولاً به تحت رعاية الاحتلال الأميركي والغربي للعراق بين عامي (2003 و2011)، أي تقاسم المناصب الرئیفة في العراقية محاصصة بين الطوائف والمذاهب تبعاً للتمثيل الحزبي لهذه الطوائف والمذاهب. لكن هذه الصيغة كانت فاشلة ولم تحقق أيّ نجاح، وإذا كان هناك من يعتقد أنها حققت بعض النجاح فهو يعود إلى وجود القوات العسكرية الأجنبية وضغط هذه القوات على الحكومات السياسية في العراق للعمل ضمن صيغة الحدّ الأدنى، لكن هذه القوات لن تعود مرة جديدة إلى العراق، والمطلوب إنتاج صيغة حكم تحقق النجاح من دون الرهان على عودة قوات الاحتلال من جديد إلى العراق لترغم المكونات السياسية والحزبية والطائفية على التلغاهم، لكن لا يبدو أنّ مثل هذا الاتفاق في متناول اليد في ضوء عمق الانقسام الداخلي وفي ضوء تضارب مصالح الدول والجهات الإقليمية والغربية واستحالة التوصل إلى تسوية بين هذه الجهات.

الصيغة الثانية، الانفتاح على القوى والتشكيلات التي تتحالف الآن مع «داعش» مثل البعثيين السابقين وهيئة العلماء المسلمين، وأي تشكيلات أخرى تتحالف مع «داعش» وتحرك بالثناغم معه.

مثل هذا الحل مرفوض، أولاً من التشكيلات السياسية والحزبية السائدة الآن والمنشرة في العراق، بما في ذلك تشكيل «متحدون» الذي يقوده النجيفي، والذي يعتقد أنّ أيّ انفتاح أو حل مع هذه الجماعات سيكون على حسابه ويطعن بشرعيته التمثيلية، وثانياً لأنّ دول الإقليم مثل تركيا والسعودية والغرب وفي مقدمها الولايات المتحدة، تحبّد التعامل حصراً مع المكونات التي شاركت في العملية السياسية تحت إشراف الاحتلال، لكن هذه المكونات مرفوضة من القوى التي شاركت مع «داعش» في الانتشار الأخير في الموصل وصلاح الدين وديالى.

هكذا يبدو أنّ الحديث عن الحلّ السياسي لتسهيل نجاح الحلّ العسكري والأمني مجرد لغو أو فانتازيا سياسية غير قابل للتنفيد، وفي ضوء هذا الواقع المر، ماذا يبقى أمام العراق والعراقيين؟

هناك واحد من خيارين:

الخيار الأول، السير في الحلّ العسكري والأمني حتي النهاية من قبل القوات الحالية لعل الحلّ العسكري يخلق شروطا ملائمة لحل سياسي أكثر عدلا مما هو قائم الآن.

الخيار الثاني، ترك الأمور على ما هي عليه وانزلاق العراق إلى حرب أهلية طاحنة قد تقود إلى تقسيمه بعد تفككه، الأمر الذي ساد منذ الاحتلال الأميركي والغربي للعراق، وقد يكون التقسيم أكثر وبالأّ كارثيّة على العراقيين من أي حل آخر.

مصير لجان المصالحة الفلسطينية

■ **هاني جودة**

الحاصل في الحالة الفلسطينية الآن من ركود وغموض داخلي يجعلنا نقف كجمهور فلسطيني بلا مصير أمام سؤال: ما الذي تضمّنته خبايا اتفاق المصالحة الذي وقعته حكركنا فتح وحماس في أيار 2014؟ غموض يتطور إلى الأسوأ مع تفجر أزمة الرواتب يوميا، وهي الشغل الشاغل، ويبدو أنّ المصالحة على ما نلحظ هي خروج من أزمة مالية فحسب، بعيد تشكيل حكومة التوافق لم يطرأ تغيير جوهري على الحالة السياسية الفلسطينية، ولا نقلة نوعية أو حتى وعود تبرمها القيادة الجديدة للجمهور، وللعلم لم يجتمع وزراء حكومة التوافق في غزة حتى الآن مع رئيس الوزراء الدكتور الحمد لله، وحتى وزراء الحكومة الجديدة المقيومون الآن في الضفة المحتلة لا يدورون وزاراتهم في غزة، والوضع إلى هذه اللحظة على ما هو عليه ما قبل توقيع اتفاق المصالحة، في غزة، علما أنّ المواطنين الفلسطيني لم يلمس أي تغيير، خصوصا مع بقاء سيطرة أجهزة الحكومة السابقة في غزة على مقاليد الحكم والإدارة في القطاع وعلى نحو كامل.

هذه الحالة جعلتنا نقف باستغراب كامل أمام ما تضمّنته اتفاقية المصالحة، فعلى ماذا اتفق الجميع ينظر وينتظر مصير اللجان المختصة التي نجت من المصالحة الفلسطينية، ولو وضعنا بنود اتفاقية المصالحة على وقعت بالتراضي مع التيارات كافة داخل الحركتين الكبيرتين لوجدنا أنه لم يطبق سوى البند الخاص فحسب بتشكيل حكومة وانتهى.

في سبيل المثال، من مهمات حكومة السنة أشهر «توحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس»، وهذه

المؤسسات لم تتوحد ولم تحل عقدهتا بسبب سيطرة «الوزراء العظام». وللعلم، لا يستطيع الوزير في حكومة التوافق تعيين وكيل وزارته ولا حتى التقدم بطلب لاستبداله، إذ لم تتوحد هذه الوزارات حتى الآن، والمفاجئ أنّ ثمة خبرا تناقلته وسائل الإعلام حول إنّ وزراء حكومة التوافق في غزة لا يملكون أيضا سيطرة أي وزاراتهم في الضفة، ولا يملكنهم إصدار أي موقف تضامني داخلي إلا بمراجعة رئاسة الوزراء.

من أهم البنود أيضا إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية و انتخابات مجلس وطني فلسطيني خلال فترة لا تزيد على عام واحد من تاريخ توقيع الاتفاق. حسنا! مضمی الآخر لشهران على توقيع اتفاق الشاطئي، إيّ ثلاث مدة حكومة السنة أشهر. ولم تلمس تقدما في بند آخر يقول «تشكيل محكمة انتخابية مكونة من 12 شخصا مستقلا يتم اختيارهم من الحركتين بالتنسيق مع الرئيس عباس». إذا كانت مهلة انتخابات الوطني عاما من عدم تنفيذهم من الحركتين بالتنسيق مع الرئيس التوقيع، فحتى الآن لم تقم أي استعدادات أو تهيئة أجواء حقيقية مع توقع ملف الحريات العامة

والصحافة لودفي فتح وكثيرا، وابتسامات غلبي عريضة لم يقابلها الشعب الفلسطيني بفرحة حقيقية إذ سئم سلوك بعض القادة السياسيين، إبان توقيع «المصالحات» السابقة، التي سرعيا ما كانت تذهب إلى الفشل!

البناء

المصير

مصر لجان المصالحة الفلسطينية

مضى الآن أكثر من شهرين على توقيع الاتفاق الاخير والحالة الفلسطينية بين مد وجزر، بل ساءت الاحوال بعد ادعاء الاحتلال «خطف» الفلسطينيين

أمنية وعسكرية من جيش الاحتلال وعلى نحو واسع في الضفة المحتلة وقصف شبه يومي على قطاع غزة وادخالهم لا يلمس المواطن الفلسطيني، بخاصة الغزي،أي ثمرة للمصالحة. حركة مشلولة مطلع كل شهر بسبب الرواتب، ومحطة الكهراء والوقوف يوميا، وحصار مستمر على غزة ولا يزال يمنع عن القطاع الإسمنت والحديد ونحو ثلاثمئة نوع من الواردات بسبب تعنت الاحتلال، أيضاً مستشفيات تصرخ دوما بقلّة الأدوية بأنواعها.

آين اللجان المختصة؟

الجميع ينظر وينتظر مصير اللجان المختصة التي نجت من المصالحة الفلسطينية، ولو وضعنا بنود اتفاقية المصالحة على وقعت بالتراضي مع التيارات كافة داخل الحركتين الكبيرتين لوجدنا أنه لم يطبق سوى البند الخاص فحسب بتشكيل حكومة وانتهى.

في سبيل المثال، من مهمات حكومة السنة أشهر «توحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس»، وهذه المؤسسات لم تتوحد ولم تحل عقدهتا بسبب سيطرة «الوزراء العظام». وللعلم، لا يستطيع الوزير في حكومة التوافق تعيين وكيل وزارته ولا حتى التقدم بطلب لاستبداله، إذ لم تتوحد هذه الوزارات حتى الآن، والمفاجئ أنّ ثمة خبرا تناقلته وسائل الإعلام حول إنّ وزراء حكومة التوافق في غزة لا يملكون أيضا سيطرة أي وزاراتهم في الضفة، ولا يملكنهم إصدار أي موقف تضامني داخلي إلا بمراجعة رئاسة الوزراء.

من أهم البنود أيضا إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية و انتخابات مجلس وطني فلسطيني خلال فترة لا تزيد على عام واحد من تاريخ توقيع الاتفاق. حسنا! مضمی الآخر لشهران على توقيع اتفاق الشاطئي، إيّ ثلاث مدة حكومة السنة أشهر. ولم تلمس تقدما في بند آخر يقول «تشكيل محكمة انتخابية مكونة من 12 شخصا مستقلا يتم اختيارهم من الحركتين بالتنسيق مع الرئيس عباس». إذا كانت مهلة انتخابات الوطني عاما من عدم تنفيذهم من الحركتين بالتنسيق مع الرئيس التوقيع، فحتى الآن لم تقم أي استعدادات أو تهيئة أجواء حقيقية مع توقع ملف الحريات العامة والصحافة لودفي فتح وكثيرا، وابتسامات غلبي عريضة لم يقابلها الشعب الفلسطيني بفرحة حقيقية إذ سئم سلوك بعض القادة السياسيين، إبان توقيع «المصالحات» السابقة، التي سرعيا ما كانت تذهب إلى الفشل!

لا أعرف إلى أي طريق ستقودون الشعب، والشعب لا يعرف أي لجان تقصصون!

إحياء وعد بلفور...

وتقسيم جديد في المنطقة العربية

■ **د. سلوى خليل الأمين**

تحرّك الجغرافيا من جديد في منطلقتها العربية من المحيط إلى الخليج بآيد أميركية صهيونية، ويضع التاريخ مجدداً فيما اندحرت الأحزاب التقدمية عن الساحة العربية، وأطلت المنظمات «الداعشية» والتكفيرية الممولة من أنظمة عربية خليجية، تتباهى بعلاقتها المؤسّسة مع الولايات المتحدة الأميركية الداعمة والمؤيدة على نحو مطلق للعدو الذي يحتل فلسطين بوعد بلفوري ما زالت مضامينه سارية المفعول إلى يومنا هذا.

فها نحن نشهد انحسار دور النخب المثقفة والحزبية المتمكّنة التي استطاعت عبر حزب البعث العربي الاشتراكي حكم دولتين عربييتين من أهمّ الدول استراتيجيا وعروبيا وشرقيا، هما سورية والعراق.

لكن رغم أسسها العراق مجدداً، بعد الاحتلال الأميركي، مقرراته بواسطة حكم جمهوري برلماني وانسحاب الجيش الأميركي من أرضه، إلاّ إن العيون الساهرة على تفكيك المنظمة بقيت ساهرة، خصوصا على فئوات العراق التي ما برحت هدف والمرجى لكل مستعمر غادر، وإن باشكال مختلفة منها «داعشية» تكفيرية أو عرقية كردية أسقطت مفهوم الجنسية العراقية والولاء للدولة العراقية في بغداد بإعانة إقليم كردستان دولة محرّرة، زانتهما قوّة السيطرة أخيرا على كركوك النفطية، وهنا بيت القصيد الذي يد إسفين الفرزاية والتقسيم في جسم الدولة العراقية. أضف إلى ذلك هذا الهجوم «الداعشي» المؤيد والموئل من بعض الدول الخليجية، وفي مقدمها السعودية التي يعلن ملكها رفض المملكة لمختلف أشكال الإرهاب وانماطه، في حين بات معلوما أنّ تمويل هذه العصابات سعودي وقطري بإوامر أميركية واضحة، فأسس بزمأم العبارة عبر فتح الجبهات العسكرية القائمة رامنا ضمن مفهوم النهضة والمذهبية والعرقية التي لم تعرف سابقا في العراق أو في سورية بسبب النظام العلماني، والتي علنت لها وسائلها الإعلامية لاسيما في محطتي «الجزيرة» و«العربية»، ما يحصل اليوم مخطط مدروس بدأ مع «المسيحيين الجدد» في عهد الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش لصوغ جديد لوعد بلفور الذي قضى باحتلال فلسطين؛ ولمعاودة سايكس - بيكو التي قسمت العالم العربي دولا متشابهة، فالتاريخ يعيد نفسه إنما بأسلوب جديد مضمونه إمرار الثغرات والمذهبية والعرقية وأشعل المنطقة بحروب تفتيتية جاهلية، تجعل المنطقة والمسيحية أسيرة المخططات الجهنمية التي ينفذها الحكام العرب المصابون بكموا اقتادهم التي لا تقبل الفكر المدني العلماني، ولا شعارات الحرية والديمقراطية، ولا إعطاء الشعوب حقها في العدالة الاجتماعية وثروات البلاد النفطية والغازية. وفي جانب آخر، لا يستسيغون مسار الدول العربية الأخرى الوافقة بالمرصاد للعدو الصهيوني، لذا لم يتوانوا عن تأييد القرارات الأميركية السرية القاضيّة بخربا المنطقة وإدخالها في حروب إنثية مذهبية وعرقية، توصلا إلى تأييد «إسرائيل» في إعلان يهودية الدولة في فلسطين المحتلة.

الغريب أن منظمة «داعش» الروابية تمكّنت بسهولة من إسقاط حدود سايكس - بيكو بين العراق وسورية، وتهدف بحسب تصريحات إلى مسؤوليها مواصلة السير إلى الكويت والأردن والسعودية وتهديد العالم كله بعمليات تفجيرية، ويخلو منها أي شعير أو جماعة قد تحطّل القراءة في لحظة تعقيد في المواقف، مما ليس بعيدا تحقّقه في أي جماعة أخرى.

على هذا الأساس، من غير البعيد؛ بل إن طبيعة التجارب توكّد ذلك، أنّ المستهدف الأوّل في هذا الحركة التي جرى في المنطقة، سابقة ولاحقة، هو قسّمة فلسطين. هنا ما أكدته التجارب في لبنان، إذ كانت الحرب اللبنانية الداخلية (1975-1989) محرقة لقضيّة فلسطين بكل معنى الكلمة، وكان في الإمكان أنّ تؤسّس لتحولات دراماتيكيّة لمصلحة العدو يتمّ فيها الانتهاء تاماً من القضية، في ظلّ واقع العجز العربي، لولا أنّ ملّة الله على الأمتة بانطلق مقاومة إسلامية، أكملت طريق المقاومة الفلسطينية في خط التحرير، في حين كآنت المقاومة الفلسطينية تغادر المشهد اللبناني إلى بلدان لا تشكل احتكاكا جغرافيا مع فلسطين.

من الطبيعي هنا أن نستبعد عن المشهد برّمته، الأخطاء التي قد ينزلق إليها بعض الفلسطينيين أنفسهم، فيسيئون إلى القضية وإلى أنفسهم، ولا سيما في ظلّ قراءات ناقصة أو مجتزأة للمشهد، أو عبر تعقيد المشهد برّمته، بما يسرق عنوان القضية نحو عناوين جزئية وهامشية قياسا بها. إلى هنا، نتعقّد أنّ من المهمّ العمل على صعد عدوّ الأوّل: إعادة قراءة دقيقة ومتأمّنة للعوامل التي لعبت دوراً في تعقيد المشهد، وبالتالي دفع الأمور في اتجاه التازيم، وهذا يتطلب دراسات ميدانيّة تنزل إلى الأرض، وجلسات تفكر تستعاد فيها التجارب الماضية مع جميع اللاعبين الإقليميين والدوليين في المنطقة، وحوارات هادئة وصريحة لا تستهدف التخوين بقدر ما تتطلب توضيح الرؤى والمنطلقات، بما يؤسّس لمواقف موحّدة أو متفقّة - على الأقلّ - لا تجعل قضية فلسطين في مهبط سوء إدارة الاختلاف في لحظة تاريخية شديدة الحساسية. ونشدد هنا على فكرة «العوامل» المتعدّدة: إذ نتعقّد أنّ من الساذجة تبسيط أي حدث أو ظاهرة مرتبطة بالفلسطينيين أو بالقضيّة عبر ردّها إلى عامل واحد.

الثاني: الابتعاد المطلق عن أي وصف مذهبي لأيّ مقاومة؛ لعدوّ المشترك، وهو الكيان الصهيوني الغاصب، غير معنيّ بالتمايزات؛ لأنّ لودفي هذا العدو مشكلة مع تحرير بيت المقدس، سواء قاده عليّ بن أبي طالب والحسين بن عليّ، أو قاده عمر بن الخطاب وصلاح الدين الأيوبيّ وأكثر ما نرى الخطر في هذا الأمر هو استعادة مصطلحات من قبيل «رافضيّ» لوصف المقاومة الإسلامية في لبنان، أو الجمهوريّة الإسلامية في إيران، ومن قبيل «ناصربي» لوصف المقاومة الإسلاميّة في فلسطين؛ لأنّ تحميل الحاضر - بعد الإنجازات كافة - ذلك الركام التاريخي كله، يمثّل حالة استقالة جماعية من الحاضر لمصلحة الماضي وأزماته.

الثالث: إنّ التوعية السياسيّة إلى ما يحصل، لا ينبغي أن تقتصر على القادات في أيّ خلاصات تتوصّل إليها من دراسة الواقع، بل لا بدّ من أنّ تتحوّل إلى ثقافة شعبيّة عامّة، وإلى حركة إعلاميّة واضحة؛ ومن شأن ذلك أن يخفف من حدّة المواقف على مستوى الأطر العليا والقواعد الجماهيرية، ويمنع المصطادين في الماء العكر من التآثير في مسارات الحوادث، عبر الضغط على القادات من خلال القواعد الشعبيّة. ولعلّ من المهمّ هنا تأكيد ضرورة التنظير مجدداً لقضيّة فلسطين، في ضوء الأزمات المتستجدة في الذهنيّة العامّة للأمتة، التي أوجدت أسئلة وإشكالات لا بدّ من معالجتها على أيّ حال.

الرابع: الترويج لثقافة لا تقوم على التعميم والاختزال، عبر التدقيق في المصطلحات المستخدمة في اللغة الإعلامية والسياسية في التعبير عن الحوادث، أيّا تكن، إضافةً إلى إظهار الخصوصيات الإنسانية للشعب الفلسطيني الأبيّ، وأوجه الإبداع المتميّز في المجالات كافة.

الخامس: دراسة متعمّقة لكيفيّة الجمع بين متطلبات حقّ العودة، وتحسين الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة للفلسطينيين في المخيمات؛ فلا شك في أنّ لتأزيم الحياة داخل المخيمات آثاراً سلبيةً على المستويين النفسي والاجتماعي، ما يهيّئ الأرض لكثير من المشاكل التي قد تتحوّل إلى ظواهر عصية على الخطب.

أخيراً: إنّ نقطة الارتكاز في مشروع التحرّر والنهوض لأمتنا، والمشروع التحريري لفلسطين، هو الشعب الفلسطيني نفسه، وإنّ أي جهد أو سياسة أو محور لن تكون لديه القدرة على التقدّم خطوة في اتجاه فلسطين واستعادة الحقوق والأرض، وإذا ضرب الاحتضان الشعبي للشعوري للفلسطين وشعبها الأبوي والصامد ضد الجبايتن في أرض الرضلات، ومهيط الأبناء، أو إذا أقدم الفلسطينيون في مشاريع جانبية لا تستهدف - وأوّل وآخرها - شيئا سواهم سوى فلسطين الماضي والحاضر والمستقبل.

أراء

والمؤسّف ان القوى العالمية الفاعلة إما متفّرجة على ما يحصل، أو في حالة صراخ عبر تصريحات لا تسمن ولا تغني من جوع، في حين أنّ الناس يُقتلون بلارحمة أو شفقة، لمجرّد أنهم لا يؤيدون الدولة «الداعشية»، وأخرها صلب قتي لفترة ثمان ساعات تحت الشمس الحارقة لمجرّد تهمة تباشيراه زور ومن دون مراعاة حقوق الإنسان، وغيرها من الانتهاكات التي هجرت المسيحيين من الموصل ودمّرت كتائبهم من دون أي استنكار يذكر من الغرب المسيحي الذي يسعى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تهجير المسيحيين بدءاً من فلسطين، بلوغاً إلى إعلان حرب إسلامية مذهبية نشهد فصولها رامنا بدءاً من تونس وصولاً إلى سورية والعراق وموروا بلبنان.

الآن يستدعي هذا الوضع المازوم القائم في المنطقة التوصل إلى توافق عربي دولي وإقليمي لوضع الحل الصائب منعاً لاستفحال الخطر «الداعشي» الإرهابي الذي بات يزخر المنطقة ويهدد جميع دولها وزيما بدخليا في حروب مذهبية طويلة الامد تجعل العدو الصهيوني مرتبعا على قمة النصر، متفّرجا على ما يحصل بزهو المنتصر الدائم، رغم انهزامة على يد المقاومة في لبنان عامي 2000 و2006؛

الامر ليس سهلاً ولا يمكن المراهنة على قيادات بعض الدول الغارقة في فساد المال والثروات النفطية، ولا على بعض الدول الصامدة والصابرة والمقاومة، فالنائب قد تشغل المنطقة برمتها، إذا لم يحصل الكفائف والتضامن والتوافق على إيجاد حل لمسألة الإرهاب وكيفية القضاء عليه، والأهم دعم الدولة العراقية بغض النظر عمّن هو المنتصر، فالعراق في النهاية هو الهدف في ظل خرائط استباقية رُسمت للمنطقة ونفذت بخلقة مواجهة تفتيتية جديدة عنوانها الإصلاحات والطائفية والمذهبية، وحاليا المسألة العراقية الكردية. لذا، لا يجوز للعرب مجتمعين الانقسام بين مشجع ومنفّد ومموّل، ومقاوم لهذه المؤامرات الطوبوع بال فكر الصهيوني الحالم باستمرار هذه الحرب المفتوحة على سائر الاحتمالات، ومنها إعلان منظمة «داعش» أسس خلافتها الإسلامية المفكرية في العراق وسورية بغطاء عثمانى، فأعدادت العسكرية كلها لنقل إليهم عن طريق تركيا الحالية أيضاً بعودة أمجاد دولتها العثمانية الغابرة.

ما المطلوب من القوى الوطنية والقومية والنخب المثقفة؟ المطلوب العودة إلى نشر ثقافة مواجهة هذا المشروع مختلف اشكالا ومضامينه، مهما تكن التضحيات، قبل الوجود في تنفيذ وعد بلفوري جديد يقسم المنطقة ويجعلها محتلة من قبل الخبراء الأميركيين وطلّاراتهم المحتلة أيضاً في سماء العراق، وبالعمل على تصحيح المسار الوطني القومي بتعميم الدعوة إلى التعااض والتعاون في نشر الوعي والاستنهاض الفكر الثقافي المنثور لمساندة سورية والعراق في حربهما ضدّ الإرهاب، والقوامة في حربها ضد العدو الصهيوني، وتشن حرب هجومية إعلامية ليست سياسية تحليلية دفاعية فحسب وجهتها فلسطين من جديد، وعبر ثقافة المقاومة أيضاً، لإحراج كل من ينادي بحقوق أهل السنة عبر خطاب مذهبي تفتيتي مضاد، وإحراج العرب الذين يمانون امريكا حلقة «إسرائيل»، فثقافة المواجهة لا تكون بثقلی الضربات والدفاع عن الحقوق المهُومة بل بالهجوم المستمر على كل حالة سياسية وعسكرية شاذة. المعركة معركة وجود وليس إل.

المجد الضائع... عربية متهالكة!

■ أبو بكر صالح - عدن

في خيالة هذه الفوضى العبيثة العارمة التي تغذيها وتؤجّجها الإمبريالية الأميركية والغربية ضدّ سورية، انبثقت حقيقة الصورة «الخلاقة» التي زعمها أعداء الامّة من داخل الوطن العربي وعلى تخومه، والمتمثلة في صعود أعنف الحركات الدموية والإرهابية المنعدمة الضمير والأخلاق أكلة الأكباد، في صورة جليلة تعبّر عن حقيقة النوايا السئية التي تضمرها ضد العربوية، وضدّ سورية تحديداً؛ خصوصا أنّ هذا البلد لم ينخرط عبر سنوات طوال في جوقة العمالة والركوع للعمّ سام، الوجه الحقيقي لـ«شيلوك» القبيح؟

في الجانب الآخر من سورية نذهب في اتجاه العراق لنحلل تدايعات «حل الجيش العراقي» أمام صمت عراقي مننّش بلهظة لتشفي وراواء الغل والحدق، ولامبالاة عربية وإسلامية رضوخاً لمخططات خبيثة هدفها أعمق مما يظنّ البلهاء من أبناء هذه الامّة. تصمت أمة العرب بصورته تدعو إلى الإذراء والسخرية وتتمّ عن خيانة متأسلة في وجدانها، فالارتزاق ديندنا الأصلي؛ واليوم مع بروز تهديد العصابات التكفيرية والإرهابية التي تعيث في العراق فسادا وتجد حرضا دافعا من داخل العراق وخارجه وضغ مالي لم نر مثله يُضغّ لتحرير فلسطين من قبضة الاحتلال الصهيوني؟

من الأخطام الفاضحة ضدّ حلّ الجيش العراقي تلك الروح الطائفيّة والمذهبية التي غدّت نيرانها إمارات الخليج ومشايخها ورسخت روح العداء والكراهية القمعية لتليسها لباس النزعة المذهبية والعصبيّة الضيقة وتتفخ في نيرانها تحت الرماد، وتؤجج عمليات القتل والهتك والتدمير تحت تلك الذريعة الخبيثة، لتصدقها هذه الامّة ولتنخرط في أتون فتنة طائفيّة مميتة ومدمّرة لكيانها البنوي ذي الوجه العربي الأصلي، وبين... من؟؟ بين أبناء عراق وأحد متعدّد طائفيًا ومذهبيًا وأثنيًا.

مخطئ من يظن أن المالكي أو الجعفري أو سواهما ودهم طائفويّون، بل غرق الكف في أتون هذه الزعة المهلّكة لقيم الحياة والإنسانية، وكانت تلك الأرض الخصبة التي عمل على تهيئتها أعداء الامّة والعربوية وترسيخ منطلق الحدق والكراهية والعصريّة أو العصبيّة والعمل على إنذاتها كلما خفت نيرانها أمام تعالي أصوات الحكمة والعقل والمنطق السليم. وملما بقال إن الشيعة طائفويّون؛ فإنّ السنتّة لا يقبلون تصعّبّ بلهما مهما تبرأ البعض أو زعم نفيّض هذا النزوع، فالعروبة تجمعهم من استثناء عرقي أو مذهبي أو إثني، وهي وعاء يحضن الجميع ويوجد للجميع؛ ما لا يريد العرب الاعتراف به أن المستعمر هو من يغذي هذه النزعات العنصريّة إلى حدّ الانتقالت الداخلي وتهديد السلم الأملي الاجتماعي، بيد أنّهم يعترفون به لكنهم لا يعملون على تجاوزه والقضاء عليه، ويفكرون في بناء جمعي لا يميز بين العربي المسلم والعربي المسيحي، كما يبقى ذلك التعايش مصدر فخر لامة فقدت أصالتها أمام ظاهرة «اعش» وأخواتها؟

قدم العراق الكثير لهذه الامّة؛ أما آن أن يُقدّم إليه ولو على استحياء الشبيء القليل؟! فليس من شيم الامّة أنّ تنكر أفضال الآخرين عليها طالما هم من ابناء جلدتها وعمومتها... فبلاد الرافدين بُنرت أقدامها وبآباد عربية ومسلمة تجمعا ثقافة واحدة وقوم واحدة ورسالة خالدة تحت زعم لا يمت إلى العربوة أو إلى الإسلام بصلّة اساسا؛ لا سيما في هذا الوقت الدقيق والحساس والبرص يتعرض لأعتي هجمة تكفيرية شرسة وهمجية لا وصف لها، رسم مخططاتها الجهنمية أعداء الامّة وجميع المرتبصين بكيانها وثروتها وأخبارتها.

إذا قال البعض مبرّرا تلك الاعمال الوحشية والهمجية إنها حرب بالوكالة بين إيران من ناحية والسعودية من ناحية أخرى فالضحية هو العراقي أو السوري العربي والمسيحي وغيره، إنما لم نسمع أن الذين يُقتلون في كلا البلدين هم إيرانيون أو سعوديون... بل هم عرب من سنّة وشيعة وطوائف أخرى... هذه الكذبة لم تعد تجدي نفعاً لدى القلاء من أبناء العربوية فهل من يقظة عربية أصيلة تعيد مجدها الضائع؟ أم أن الأمر تعدى هذه الامنية العالمية وعرق في أحوال الاخقاد وتجذب في الأذهان ولا وقت للتراجع والتوقف عن طريق الهلاك الذي بدأ مسلك العرب الأوحد اليوم كي تتعدع عدد بني صهيون بالأمم والامان؟ وعبقال «إسرائيل» الكبرى... وإن غدا ناظره قريب. فلنترحم على عربتنا قبل عض أصابع الندم... ومبرارة الامم أقول «محمد مات ... خلف بنات»!